

دراسات محكمة

التحليل السياسي الحديث
"نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم
تحولات مؤسسة الدولة"

جمال قاسمي

أستاذ باحث في القانون العام والعلوم السياسية.

دكتور في القانون العام. جامعة محمد الخامس - أكادال - الرباط. المغرب

26 مارس 2022



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

ملخص:

تهدف هذه المحاولة البحثية إلى المساهمة في فتح نقاش علمي حول مؤسسة الدولة بمنظور منهجي متجدد، متجاوزا حدود المناهج الراهنة. فإذا كانت الدولة عبر مسارها التاريخي الممتد والغني بالتجارب الإنسانية قد قدم صورا ونماذجا مختلفة لهذه المؤسسة. فإنه بالمقابل يترجم ذلك الحجم الكبير من التغيرات والتحولات العميقة التي شهدتها هذه البنية الاجتماعية. وهو ما جعل قسما مهما من الدراسات التي تناولتها بالتحليل، بناء على مناهج نظرية وعلمية يحكمها التعاطي الانقسامي والتجزئي لموضوع الدولة. لم تستطع في لحظات مفصلية، فهم طبيعة هذه التحولات وقراءة دلالاتها المؤثرة، حيث وجدت الدولة اليوم نفسها في مواجهة العديد من التحديات والتهديدات التي تمس مقوماتها الوجودية، في ظل غياب مقاربات تستشعر هذه التطورات الطارئة. مما يستدعي بشكل ملح البحث والتفكير في مقاربات منهجية متجددة قدر تجدد العناصر المشكلة للدولة، وأيضا مناهج تحليلية قادرة على التأسيس العلمي للوظائف الجديدة لهذه المؤسسة. وكل هذا في إطار منهج تحليلي علمي تكاملي، يستدمج العناصر الجوهرية لمجموعة من المناهج في قالب نظري متكامل، مع تعزيزه بنفس استشرافي يتحقق معه ضمان شروط استمرارية مؤسسة الدولة في النسق البنيوي الوطني كفاعل أساسي من جهة، وترسيخ مكانتها كبنية ناظمة في الجيوبوليتيك الدولي من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: الدولة، ميثودولوجيا التحليل السياسي، مناهج العلوم السياسية، التحليل التكاملي، الجيوبوليتيك.

Summary:

This research attempt aims to contribute to opening a scientific discussion on the state institution with a renewed methodological perspective. Going beyond the limits of current Methods of Analysis, if the State, through its extensive historical journey, rich in human experiences, has presented different images and models for this institution. On the other hand, it reflects the magnitude of the changes and profound transformations that this social structure has undergone. This has formed an important part of studies dealing with the state in analysis, based on theoretical and scientific methods governed by the divisive and fragmentary approach to the question of the state. At critical times, she has been unable to understand the nature of these transformations and read their influential implications, as the state today finds itself facing many challenges and threats that affect its existential components, in the lack of approaches that recognize these urgent developments. This urgently calls for research and reflection on renewed methodological approaches as much as on the renewal of the problems of the State, as well as methods of analysis capable of scientifically rooting the new functions of this institution. And all this within the framework of an integrative scientific analytical approach which integrates the essential elements of



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

a set of analytical Methods into an integrated theoretical model. With its consolidation in a forward-looking attitude, it will be achieved by ensuring the conditions for the continuity of the state institution in the national structural system on the one hand, and by consolidating its position as a regulatory structure in the international geopolitics of somewhere else.

Keywords : the state, political analysis methodologies, political science methods, integrative analysis, geopolitics



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

مقدمة:

منذ المحاولات الأولى لنشأة التجمعات البشرية، تشكل وعي عميق بأهمية التأطير والتنظيم داخل هذه التجمعات، وهو تأطير صاحبه تحليل معرفي وعفوي بغية فهم هذه الظواهر الإنسانية وما ينتج عنها من سلوكيات ومظاهر تفاعلية بين طبقات وأفراد هذه التجمعات، التي تؤثر في طبيعة العلاقات الناشئة والضابطة للمجال العام المشترك. وهو ما درجت الدراسات التي تناولت هذه الظواهر الأولى لنشأة التجمعات البشرية، بالاصطلاح عليه بالتنظيم السياسي وفيما بعد تحديده في مؤسسة الدولة. وهي المؤسسة التي كانت ولا زالت تشكل مركز التحليل والبحث في مجال الفكر السياسي الذي يعنى كعلم وتخصص بدراسة نشأة الدولة / المجتمع السياسي¹. وهو فرع معرفي يروم الخوض بالتحليل والدراسة في الجوانب النظرية التي أفرزت العديد من المفاهيم المجردة للظواهر السياسية التي تتخذ من مؤسسة الدولة ووظائفها، منطلقاً للإنتاج المفاهيمي والنظري والممارساتي. ضمن هذا السياق التأسيسي العام، فقد حضي مفهوم الدولة كمؤسسة المؤسسات في جل التجارب العالمية باهتمام واسع واكب تحولاتها على مر العصور. فإذا كانت الدراسات المنتجة في إطار الفكر السياسي كحقل معرفي²، قد سلطت الضوء على أهم مراحل النشأة والتطور، فإن العديد من الأكاديميين والباحثين قد خصصوا حيزاً مهماً من دراساتهم لمؤسسة الدولة ووظائفها وأيضاً رصدوا بشكل عميق التحولات التي طرأت عليها. وهذا في إطار تحليل سياسي يستدمج المتغيرات وأسئلة الفهم في سياقاتها الزمنية والمكانية³. وهو تحليل يمكن القول أن المتغيرات الراهنة والاستشرافات المستقبلية المنتجة حول مؤسسة الدولة، باتت أكثر من أي وقت مضى في حاجة ماسة إلى مناهج تحليلية متجددة بدرجة تجدد هذه المؤسسة وأدوارها، وأيضاً الحاجة إلى تشريح منهجي لسؤال حدودها في التأثير كبنية ضمن النسق البنيوي الوظيفي للنظام العالمي المعاصر⁴. بناء على هذه الأرضية التأصيلية والتأطيرية، فإن موضوع هذه المقالة سيحاول مقارنة مؤسسة الدولة كبنية متجددة ومتطورة في تفاعل مع متغيرات السياق والمحيط. وهي مقارنة تنطلق من سؤال مركزي يتمثل في نشأة عناصر ومتغيرات ضمن هذه البنية - الدولة - تستوجب مواكبة منهجية في التحليل، مستحضرة ضمن هذا السؤال حدود المناهج المعتمدة راهناً، وتفتح نافذة على إمكانية وملحاحية الحاجة إلى التجديد المنهجي، في أفق تملك فهم أكثر عمقا لهذه المؤسسة، وأيضاً فهم وتفسير علمي مأسس للتحولات الطارئة عليها وعلى وظائفها في عصرنا الحالي، مع البحث في الملامح الاستشرافية لهذه المؤسسة وأدوارها في عالم شديد التطور والتشابك.

1 - جورج بالاندييه : " الأنثروبولوجيا السياسية " مجد - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت . ط2 . 2007 . ص. 6.

2 - جان جاك شوفالبييه : " تاريخ الفكر السياسي " . ترجمة محمد عرب صاصيلا . بيروت . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . بيروت . 1985 . ص ص 14 - 48.

3 - تستخدم كلمة سياسة للدلالة على تنظيم و تسيير شؤون الجماعة البشرية و قيادتها و كغيرها من الكلمات ذات الدلالة العلمية فهي تحمل معنيين لغويًا و إصطلاحًا . فالسياسة لغويًا من ساس يسوس بمعنى قاد و رأس أي الإشراف على شيء و الاهتمام به و القيام عليه، و إصطلاحًا تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية و الخارجية و بهذا المعنى تعرف إجرائيًا عند هارولد لازول بأنها دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا و متى و كيف أي دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة. وهناك تعريفات قدمها باحثون شيوخيون حول مفهوم السياسة و قد صنّفوها على أنها دراسة العلاقات بين الطبقات و عرفها رواد التيار الواقعي بأنها فن الممكن من خلال دراسة الواقع السياسي موضوعيًا وليس من المسلمات الخاطئة و الشائعة و هو فن الممكن أي الخضوع للواقع السياسي و عدم تغييره بناء على حسابات القوة و المصلحة و التقاطعات الإيديولوجية .

4 - هالة مصطفى: " الدولة وجدت لتبقى " . مجلة الديموقراطية. عدد 93 . 2001 . ص. 2.



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

أولاً: تطور الدولة مقابل الجمود المنهجي التحليلي

منذ نشأة الفكر السياسي كحقل معرفي شامل، يعنى بدراسة النظم السياسية وأشكال الحكومات. عمل على تخصيص حيز مهم لمؤسسة الدولة ضمن مجمل الدراسات والأبحاث التي تم إنتاجها حولها، باعتبارها ذلك الوعاء المجتمعي والسياسي الذي تنتظم فيه الحياة السياسية المؤطرة قانوناً وتشريعاً، فإنها شكلت ولا زالت محور اهتمام جل الدارسين والأكاديميين في القانون العام والعلوم السياسية تحديداً، وفي الفكر السياسي المعاصر بشكل أكثر شمولية⁵.

إن الدولة باعتبارها مؤسسة المؤسسات، فهي الأساس الجوهرية الذي ضمنه تنشأ وتنوع الأنظمة السياسية. ولكونها أيضاً بنية مؤسساتية فإنها تحتاج إلى إطار قانوني منظم ومحدد تتضح من خلاله تقاسيم وأركان تشكلها. ومن هنا فإن لكل دولة دستورها الخاص بها، الذي يحدد نظامها السياسي و يحدد المنهج الإيديولوجي المؤطر للمجتمع ومدى الحقوق والحريات المتاحة للأفراد و أسلوب تنظيمها⁶. وتماشياً مع منهجية التحليل في هذه الدراسة والتي تتوخى تتبع سيرورة تطور هذه المؤسسة، فقد تم رصد مجموعة من التحولات على مستوى التعاريف التي تم نحتها حول مؤسسة الدولة. ف "هوبز thomas hobbes" اعتبر أن الدولة تنشأ ضمن تعاقد إداري وميثاق حر بين سائر البشر حتى ينتقلوا من حالة الطبيعة - حرب الكل ضد الكل - إلى حالة المدينة. وعليه فغاية الدولة هي تحقيق الأمن و السلم في المجتمع، و الدولة ماهي إلا تعبير عن علاقات الهيمنة القائمة في المجتمع⁷. في حين يرى "سبينوزا Baruch Spinoza" أن الغاية من تأسيس الدولة والتفكير فيها كإطار للعيش المشترك، هي تحقيق الحرية للأفراد والتعامل معهم كذوات مسؤولة وعاقلة لها القدرة على التفكير والتمييز، وبناء على هذا التصور فإن الدولة هي آلية تسعى إلى تمكين كل فرد من الحفاظ على حقه الطبيعي في هذا الوجود باعتبارها وجوداً حراً وسابقاً. أما "روسو Jean-Jacques Rousseau" فكانت له مساهمة ثرية في مسار إغناء الفكر السياسي المعاصر، حيث قدم تفسيراً لظهور الدولة وللمسار التاريخي لمأسستها كبنية اجتماعية وسياسية، ويرجعها إلى كونها - شرلاً بد منه - أي شر أوجدته ظروف خاصة في مقدمتها حالة اللامساواة التي تميز بين الأفراد في المجتمع. بينما يراها "دوركايم Durkheim" بأنها النظام المسؤول عن حماية الحقوق الفردية، وهذه الحماية المفترضة تمتد في نطاقها لتشمل الحقوق الشخصية والأخلاقية، وتقاسيم العمل في إطار يزاوج حسب الحاجة بين التضامن العضوي والتضامن الآلي. وهناك دراسات تناولت الدولة من زاوية إيديولوجية مفعمة بالقطائع الإبيستيمولوجية مع كل ما سبقت الإشارة إليه، وعلى رأسها الدراسات الماركسية، حيث يرى "لينين Wladimir Iljitsch Lenin" وقبله "ماركس Karl Marx" أن الدولة هي بنية مؤسساتية لسيادة وهيمنة

5 - بيير بورديو : " عن الدولة . دروس في الكوليج دوفرنس 1989-1992" ترجمة . نصير مروة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت. ط1 . 2016. ص.26

6 - محمد رفعت عبد الوهاب: " النظم السياسية ". دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. 2010. ص.34.

7 - حسب هوبز تتمثل الهيمنة في قيامها على مبدأ المشروعية الذي يتحدد في ثلاث مستويات تشكل أساس أشكال الدولة. وهي سلطة الأمل المتجزرة في سلطة العادات والتقاليد. ثم السلطة القائمة على المزايا الشخصية المحققة لشخص ما. وأخيراً السلطة التي تفرض نفسها بواسطة الشرعية، بفضل الاعتقاد في صلاحية نظام مشروع وكفاءة إيجابية مبنية على قواعد عقلانية الحكم.



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

طبقة على طبقة أخرى بقوة القانون، وذلك في إطار مسعى التحكم في حالة الصراع الطبقي حول السلطة وآليات الإنتاج وقوى العمل في هذه الدولة.

على مدى الحقب التاريخية الممتدة، شهدت مؤسسة الدولة تحولات كبيرة، اتخذت مسارات متباينة، حيث في بعض الأحيان تكون نتيجة التطور الطبيعي للسلوك البشري والإنساني، وأحيانا أخرى تأتي نتيجة ضغوط ومؤثرات خارجية. إلا أنها خلال كل هذا المسار التاريخي استطاعت التكيف بمرونة كبيرة مع هذه المتغيرات الطارئة. فمن الدولة بمفهومها الإغريقي إلى الدولة الفيدرالية، مروراً بنماذج الدولة العنقودية والدولة الأمة والدولة الاتحادية (...)، حيث كان تحدي استيعاب المتغيرات حاضراً لدى النخب السياسية. و من خلال هذه النماذج، يتضح أنها كانت تقدم كاستجابات للشروط الموضوعية المؤثرة زمنياً ومكانياً⁸. من خلال ثلاث اتجاهات رئيسية مؤطرة لهذه الأطروحات الفكرية تتمثل في⁹:

الاتجاه الأول: تحليل المفهوم أو الفكرة عن طريق تطبيقاتها الجزئية لمعرفة المبدأ الكامن وراءها، وهذا يتضح جلياً في المنهج الديالكتيكي عند سقراط وأفلاطون وأرسطو (...)

الاتجاه الثاني: ينطلق من تحليل المعرفة الإنسانية المتراكمة، وربطها بالعناصر الأولية للتشكل، وأيضاً اهتمامه بتحليل الوجود، كما هو الحال في دراسات ديكرت وجون لوك (...)

الاتجاه الثالث: يقوم على تحليل الإطارات العامة والبراديجمات الفاعلة في إنتاج المعرفة الإنسانية، وهذا الاتجاه النظري قاده كل من كامبريدج وويل وفتجنشتاين وكارناب (...)

غير أن التطورات الراهنة شكلت تحدياً مضاعفاً شديداً التأثير على مؤسسة الدولة¹⁰. و خلقت تضارباً في أدوارها و حدود مجالات و نطاقات لعب هذه الأدوار¹¹. مما جعلها في كثير من الأحيان في موقع الدفاع عن مكانتها كمؤسسة ضمن النسق البنيوي العالمي الجيوستراتيجي والجغرافي. وهو ما وسع من مجالات تدخلها وخلق أدواراً جديدة. هذا التطور على مستوى هوية الدولة الجديدة، لم تواكب المناهج التحليلية المعتمدة في الدراسات حولها. حيث يبدو أن المناهج التحليلية سواء في العلوم السياسية أو النظم السياسية بكل تفرعاتها المتخصصة (القانون العام ، العلاقات الدولية ، القانون الدستوري ..) ، لم تواكب هذه التحولات الطارئة على الدولة، وبقيت مقارباتها قاصرة على الفهم العميق لهذه التحولات، و في مستويات أخرى يتبين أن هناك تشتتاً و تضارباً صارخاً في المناهج المعتمدة، يحول دون بناء معرفة علمية حول الدولة بأشكالها الجديدة¹².

وفي هذا السياق، يمكن القول أن تنوع المقاربات و المناهج التحليلية في مجال العلوم السياسية كتخصص علمي له شرعية القيام بدراسات و أبحاث حول مؤسسة الدولة، لم يرق إلى ما تستحقه هذه المؤسسة

8 - محمد سعد أبو عامود: " الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة ". مجلة الديموقراطية، عدد 3. 2001.

9 - معتز إسماعيل الصبيحي و أحمد شكر الصبيحي: " التحليل السياسي للأنظمة السياسية المعاصرة و أزمتها ". المركز الديموقراطي العربي. ط1. 2019. ص 5

10 - سيتاكانتا ميشرا : "النظام العالمي ما بعد الجائحة . تسعة مؤشرات " . ترجمة ريهام صالح خفاجي. مكتبة الإسكندرية. 2021. ص ص . 10 - 25 .

11 - معين حداد : " الجيوبوليتيكا . قضايا الهوية و الانتماء بين الجغرافيا و السياسة " . شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. 2006 لبنان. ص 43 .

12 - كات ناش : " علم الاجتماع السياسي المعاصر . العولمة و السياسة و السلطة " . ترجمة. ذيب بن محمد الدوسري. دار جامعة الملك سعود للنشر . 2017.



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

من اهتمام علمي و منهجي. حيث يبدو أن هذه المقاربات تشتغل وفق منهجية يغلب عليها الطابع الانقسامى وتتخللها رؤى ضيقة وجامدة في تعاطيها مع مؤسسة الدولة. كما يسعى كل منهج إلى تناول مؤسسة الدولة من خلال زاوية محددة وضيقة، دون استحضار مناهج أخرى لفهم أعمق لهذه المؤسسة واستيعاب عمق التغيرات الطارئة عليها، واستجلاء مداخل جديدة كفيلة ببلورة مناهج أكثر شمولية وعمق.

ثانياً: بروز وظائف متداخلة للدولة في مقابل محدودية المواكبة المنهجية

صدر تقرير عن مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي في إطار الدراسات الاستشرافية التي ينجزها سنة 2012، وهو خاص " بالاتجاهات العالمية عام 2030 global trends alternatives Word national intelligence Council 2030 ". حيث يلخص حجم التغيرات التي من المحتمل أن تواجهها الدول و أيضا تكلفتها على الاستقرار العالمي المبني على وحدات بنوية فاعلة و هي الدولة¹³. وقد حدد هذا التقرير ستة متغيرات اعتبرها الأكثر تأثيراً على مؤسسة الدولة، وهي: الاقتصاد المعولم، الحاكمية على المستوى العالمي، طبيعة الصراعات (بين الدول وداخل الدول)، انتشار أو امتداد النزاعات الإقليمية إلى مناطق أخرى، التكنولوجيات الجديدة، دور الولايات المتحدة على المستوى العالمي. وحسب التقرير فإن هذه المتغيرات سيكون وقعها مؤثراً على مؤسسة الدولة في العالم من خلال مجموعة من السيناريوهات المحتملة¹⁴.

على ضوء مضامين التقرير المشار إليه، وبالاكتفاء بما هو معلن عنه، لأنه توجد أشياء كثيرة مخفية. يمكن القول أن التطورات و التحولات العالمية خلال نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحالي، قد حملت مجموعة من التغيرات الجيوبوليتيكية مست بشكل عميق مؤسسة الدولة. و جعلتها تنتقل من دولة بمنظور محدود و محجم، إلى دولة أكثر اتساعاً و انفتاحاً¹⁵. و بالموازاة مع هذا المعطى الجديد أصبحت أكثر عرضة لتأثير العوامل و المحددات الخارجية. و هو تحول مس كذلك جوهر وظائفها على كافة المستويات: السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية... ، تشكلت معه وظائف جديدة لدولة تتجاوز النطاق الجغرافي الخاص بها (الحدود المادية و الدولية المعترف بها) ليشمل حدوداً مستحدثة و افتراضية مؤثرة و أكثر اتساعاً ، حيث لم تعد الدولة معنية فقط بما يحدث داخل نطاقها الإقليمي و الوطني، بل أصبحت معنية أكثر من أي وقت مضى بما يجري خارج هذه الحدود الوطنية، و معنية أيضاً بالإبداع في التعامل مع تأثير هذه المجريات وفق نفس استشرافي من شأنه التخفيف من حدة التأثيرات على الدولة و مكانتها ضمن النسق العالمي¹⁶.

13 - "الاتجاهات العالمية 2030: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية « مركز الجزيرة للدراسات. عرض: وليد عبد الحي. 25 مارس 2013

14 - من هذه السيناريوهات المحتملة نتيجة هذه المتغيرات يرصد التقرير ما يلي: - عالم تزداد فيه النزاعات العالمية. - عالم يميل نحو توازن جديد على المستوى العالمي مصحوباً بتطور سياسي واجتماعي واقتصادي وتقني. - عالم تزداد فيه فروق الدخل بين الدول من ناحية وبين الطبقات داخل الدول.

15 - وفق الأدبيات الكلاسيكية التي عرفت خصائص الدولة ومفوماتها فقد ركزت على ثلاثة عناصر جوهرية في نشأة الدول وهي: الشعب الذي يعد من أهم عناصر الدولة إذ لا يمكن تصور دولة في العالم بلا سكان بغض النظر عن عددهم. الإقليم وهو الأرض التي سيستقر عليها الشعب، وإقليم الدولة هو ذلك الجزء الجغرافي الذي تباشر فيه الدولة سلطاتها وهو إقليم له حدود واضحة وقد يتشكل هذا الإقليم حسب الحالات من ثلاثة أجزاء (إقليم أرضي، إقليم مائي، وإقليم هوائي)، وأخيراً المحدد السياسي والذي يتمثل في السلطة السياسية والتي بدورها تتمثل في وجود تنظيم يتألف من عدد من المؤسسات الإدارية والقانونية والسياسية والاقتصادية التي تتولى تلبية حاجيات المجتمع / الشعب.

16 - دارون أسيموجلو. جيمس أروبسون: " لماذا تفشل الأمم أصول السلطة و الازدهار و الفقر ". ترجمة. بدران حامد. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. القاهرة. ط. 1. 2015. ص 17 وما يليها.



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

إن الدولة بمفهومها الكلاسيكي المتمثل في عناصر تشكلها (الإقليم، الشعب، الحكومة) أصبحت متجاوزة، ووظائف الدولة الحديثة باتت أكثر اتساعا. وهذا المعطى اتضح جليا في العقود الثلاثة الماضية من خلال مجموعة من المؤشرات¹⁷. الميزة لخطاب وثقافة العولمة. حيث يظهر أن السياسة كمارسة تتخذ من مؤسسة الدولة ذلك الوعاء الذي تنتظم فيه التفاعلات المجتمعية، أصبحت ذات ملامح و أبعاد تنفصل تدريجيا عن روح وجوهر السياسة كما نظر لها الرواد " أفلاطون aplaton روسو rousseau و منتيسكيو montesquieu و ماكس فيبر max weber و ها برماس Habermas و عبد الله العروبي A . elaroui و محمد عابد الجابري M. abd eljabiri (...) "¹⁸. وبما أن الدولة هي تلك المؤسسة التي تنتظم فيها الممارسة السياسية، فقد باتت هذه الممارسة ملتبسة وأحيانا مضطربة، إلى درجة خلخلت معها الخصائص الوجودية للدولة وهويتها كبنية سياسية مؤسسية. وأصبح إلى جانب الدولة كمؤسسة شركاء مفروضين ومفترضين بحكم الوقائع المادية، ويتقاسمون معها وظائفها بشكل كامل وأحيانا بالإكراه.

لقد أصبحت اليوم الوظيفة السياسية للدولة محط تقاسم مع أطراف وفاعلين آخرين تحت ضغط العولمة، حيث لم تعد الدول والحكومات الممثلة لها تحتكر الوظائف السياسية في الدولة، وإنما باتت تشاركها في هذه الوظائف جهات عديدة أخرى داخلية وخارجية. وفي هذا السياق العام الجديد تشكلت رؤى ومقاربات تحليلية تروم البحث في سؤال الفهم حول هذه المستجدات، وتبيان مسالك التعامل معها. حيث برز توجه نظري تحليلي يرى أنه ينبغي البحث عن صيغ جديدة لمفهوم السيادة الوطنية في ظل حالة الانحسار والانكماش الذي تعرفه مؤسسة الدولة بفعل المد الكبير للعولمة. وهنا نستحضر طرحا علميا عميقا تقدمت به " جوزيفا لاروش Jozefa Larouche " مفاده: " أننا بحاجة لهيئة حاكمة دون حكومات تتولى إنتاج ضوابط تنظم تعددية القوى و المكونات الفاعلة في هذا النظام المعولم ". غير أن التمعن في هذا الطرح يظهر أنه يسلم بنهاية مؤسسة الدولة و يفوض اختصاصاتها إلى قوى أخرى ، و الحال أن الدولة و جدت لتبقى، و سر استمرارية النظام العالمي مرهونة بوجود شيء اسمه الدولة¹⁹.

إن هذه التحديات المطروحة اليوم على مؤسسة الدولة، تستدعي مواكبة تحليلية عميقة وبأطروحات ونظريات منهجية بديلة ومتجددة. لأن التهديد الحقيقي الذي تواجهه مؤسسة الدولة هو ذلك السطو الممنهج على وظيفتها المركزية المتمثلة في السلطة السياسية، وأيضا التغول الكبير الذي تعانيه من صقور الرأسمالية والليبرالية المتطرفة. حيث يرى في هذا الصدد " هانس بيتر مارتن hans-peter martin و هارالدشومان Harald Schumann " في كتابهما " فخ العولمة " أن: " استعادة الوظيفة السياسية للدولة؛ بمعنى أولوية السياسة على الاقتصاد، هي الرهان و المهمة المستقبلية الأساسية. فقد صار جليا استحالة الاستمرار في السير على هدي التوجه الحالي، فالتكيف الأعشى مع المتغيرات التي تفرزها الأسواق العالمية، سيؤدي إلى الفوضى وسيهدم البنى الاجتماعية،

17 - محمد سعد أبو عامر: " الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة " . مجلة الديموقراطية. عدد3. القاهرة. 2001.

18 - كات ناش: " علم الاجتماع السياسي المعاصر . العولمة و السياسة و السلطة " . ترجمة. ذيب بن محمد الدوسري. دار جامعة الملك سعود للنشر . 2017. ص. ص 31-67.

19 - هالة مصطفى: " الدولة و جدت لتبقى " . مرجع سابق.



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

هذه البنى التي تشكل سلامتها ضرورة حتمية لهذه الدول، وبالنتيجة لباقي البنى الأخرى، بما فيها المؤسسات والشركات التجارية والمالية العابرة للقارات. و إصلاح هذه الاختلالات مرهون بإعادة التوازن عبر ترسيخ أولوية السياسة على الاقتصاد²⁰.

لعل استعادة الدولة لمكانتها وأدوارها ضمن النسق البنيوي والوظيفي، سواء على المستوى الميكرو - سياسي أي في حدودها المادية والجغرافية، أو على المستوى الماكرو - سياسي أي ضمن الجيوبوليتيك العالمي وجغرافية العلاقات الدولية، مرهون أكثر من أي وقت مضى بتجاوز القصور المنهجي السائد. حيث يمكن القول أن وضع الدولة الراهن، هو مسؤولية جمود هذه المناهج و عدم استشعارها للتهديدات التي تواجهها الدولة كمؤسسة. فمنهج علم السياسة وعلم الاقتصاد والقانون الدستوري والقانون العام الدولي والعلاقات الدولية (...)²¹ كلها مناهج، وإن أغنت الحقول المعرفية التي تناولت مؤسسة الدولة، إلا أنها في المجمل أنتجت دراسات منفصلة وتجزئية حول الدولة، وفي كثير من الأحيان تم التركيز على جزئيات وموضوعات بمقاربة ضيقة. والحال أن الواقع يظهر أن الدولة مؤسسة تتجدد تفاعليا مع محيطها و الظواهر الاجتماعية و السياسية الطارئة²².

فالسيادة كمفهوم مميز للدولة تقلص من زاوية وتوسع من زاوية أخرى حسب المصالح الاستراتيجية للدولة وعلاقتها مع باقي الدول. وهناك أيضا مفهوم الأمن والعمق الاستراتيجي الذي بدوره يتمدد ويتقلص تبعا لنفوذ وقوة الدولة، وهذا العمق الاستراتيجي شكل تحولا كبيرا في موازين العلاقات الدولية، حيث أصبح مدخلا لضرب سيادة الدولة وأحيانا منفذا لتعزيز تمددها وبسط نفوذها على دولة أو دول أخرى. وهناك أيضا متغير شديد التأثير و هو المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخارجية، التي باتت مدخلا لتحجيم الدولة و التأثير في أدوارها، حيث أصبحت هذه الاستثمارات في بعض الحالات مدخلا للسيطرة الصامتة على الدول، و الحال أن هذه الاستثمارات يتوجب أن تكون مدخلا للتنمية و الإقلاع الاقتصادي، و ليس طوقا للتبعية و السيطرة²³.

إن المواكبة المنهجية و الاستشراف العلمي للتحديات و آفاق تجاوزها، كان بمثابة العنصر الغائب في الدراسات التي تناولت مؤسسة الدولة و التحديات التي تواجهها²⁴، وقد زكى هذه النواقص ذلك التواطؤ المنفعي بين الفاعل السياسي - المفترض فيه الحفاظ على هيبة الدولة و مكانتها - و رموز الرأسمالية العالمية، لضرب

20 - هانس بيتر مارتن و هارالد شومان: " فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية ". الكويت. مجلة عالم المعرفة. 1998. ص. ص. 35-39.
21 - في حقل العلوم السياسية دأب الباحثون على الاعتماد على مجموعة من المناهج، و حاولوا محاكاة المناهج العلمية في العلوم الطبيعية، غير أن خصوصية المجال السياسي و اتساعه و أيضا حداثته، جعل من نتائج الدراسات المعتمدة على هذه المناهج تتسع لأفكار و متغيرات عديدة، و ذات احتمالات نسبية كبيرة. و في هذا الإطار فقد اعتمدت جل الدراسات و الأبحاث في العلوم السياسية على مناهج متنوعة و مختلفة حاولت مقارنة الفعل السياسي و المؤسسات السياسية من خلالها وهي للتذكير و المزيد من التوسع ندرجها كما يلي:
1- المناهج الاستنباطية: المنهج التقليدي، المنهج التاريخي، المنهج القياسي، المنهج الفلسفي، المنهج السوسيولوجي ..
2- المناهج الاستقرائية و تتضمن: المنهج الإمبريقي، المنهج السلوكي، المنهج التجريبي العلمي، المنهج المقارن ..
3- المناهج التحليلية: المنهج المؤسسي، منهج تحليل النظم، المنهج البنائي - الوظيفي، الوظيفة التقليدية و الوظيفة الجديدة، منهج صنع القرار، منهج التحليل الاستراتيجي

22 - علي الأمين مزروعى: " القوى الثقافية في السياسة العالمية ". ترجمة. أحمد حسن المعيني. منتدى العلاقات العربية الدولية. ط. 1. 2017. ص. 15.
23 - كاترين أودار: " ما الليبرالية؟ الأخلاق، السياسة، المجتمع ". ترجمة. سناء الصاروط. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الطبعة 1. بيروت 2020. ص. ص. 13-34
24 - دال روبرت: " التحليل السياسي الحديث"، ترجمة علا أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، ط 1، 1993، ص 173.



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

البنى الاجتماعية ومن بينها مؤسسة الدولة كبنية اجتماعية. كما أن هذه المناهج لم تستثمر رصيدها المعرفي في مواكبة الدور التطوري للدولة في ظل التحديات التي تواجهها و على رأسها العولمة، وهو استثمار كان سيقدم الشيء الكثير للدولة ومؤسساتها سواء هيكلية أو وظيفية أو فكرياً²⁵. كما أن هذه المناهج لم تستوعب في الكثير من تحليلاتها ذلك الخطر الذي يشكله تغول المؤسسات الاقتصادية على مؤسسة الدولة، وما تتعرض له من عمليات هدم ممنهج لمقومات هذه المؤسسة.

فالعلوم السياسية المعني الأول بالبحث في مسارات تحديث مؤسسة الدولة، لا زالت تنظر إلى هذه البنية كطرف في الصراع على تأمين الندرة، والحال أن هذه المؤسسة هي أحد أهم القلاع في تأمين العيش المنصف للجميع، وأداة وسيطة بين المصالح المتضاربة للقوى العالمية سواء السياسية أو الاقتصادية. وبالتالي فهي مدعوة للانفتاح على أفق استشرافي وإبداعي فيما يخص المناهج العلمية التي من شأنها تحديث الرؤية العلمية لمؤسسة الدولة، وتعزيزها بمقومات جديدة لتثبيت مكانتها ضمن النسق البنيوي والوظيفي العالمي.

ثالثاً: في الحاجة لميثودولوجيا التحليل التكاملي لإنصاف مؤسسة الدولة

لعل الهاجس المعرفي والعلمي الدافع لفتح هذا النقاش العلمي حول حصيلة وواقع المقاربات المنهجية المهمة بمؤسسة الدولة، وما مدى مساهمة هذه المقاربات في التأسيس لتحليل علمي متجدد، كان بمثابة القوة الدافعية لإنجاز هذه الدراسة من زاوية نظر أكثر اتساعاً، حيث اتضح معها أن مؤسسة الدولة تجاوزت بكثير المعرفة التي تنتجها هذه المناهج²⁶. و في غفلة تاريخية وجدت الدولة نفسها كمؤسسة وجهاً لوجه مع العديد من محاولات الهدم و التقزيم، وهي عمليات مؤطرة من قبل قوى عالمية جديدة ممثلة في الرأسمالية المتطرفة والمؤسسات الإعلامية الكبرى والقوى الأمنية والاستخباراتية والتنظيمات الإرهابية (...)²⁷. فهذه التحديات الجديدة التي تحمل في طياتها ملامح تهديدات ضمنية وصريحة لمؤسسة الدولة، هي التي باتت اليوم من أولويات التحليل السياسي ومناهج العلوم السياسية حول الدولة ومؤسساتها ووظائفها، وذلك في قالب علمي ومنهجي متجدد قدر تجدد الرهانات المعقودة على الدولة.

اليوم، و في قراءة عميقة لما يجري عالمياً على المستوى الجيوستراتيجي و الجيوبوليتيك العالمي الصاعد²⁸، و هذا التدافع القوي بين القوى الدولية الممثلة للمصالح الاقتصادية، يظهر أن الدولة بمفهومها السياسي و السوسيولوجي كوعاء اجتماعي تمارس فيه القواعد السياسية، أصبح عرضة للإفلاس المعرفي و العملياتي؛ بمعنى ماذا بقي من خصائص مؤسسة الدولة اليوم؟ ما هو الرصيد المتبقي من مفهوم السيادة؟ وهل هذا المتبقي قادر على الصمود أمام هذه المتغيرات المحيطة؟ وهل المجتمعات المعاصرة قادرة على مواجهة تغول القوى الرأسمالية الجديدة دون سند مؤسساتي؟ وهل هذه المجتمعات الإنسانية وحتى القوى العالمية الجديدة في غنى عن مؤسسة

25 - فريدريك جيمسون : " العولمة و الاستراتيجية السياسية " . ترجمة شوقي جلال، مجلة الثقافة العالمية. عدد 104. فبراير 2001.

26 - معتز إسماعيل الصبيحي وأحمد شكر الصبيحي: " التحليل السياسي للأنظمة السياسية المعاصرة وأزماتها " . المركز الديمقراطي العربي. ط1. 2019. ص.41.

27 - عبد الخالق عبد الله: " عولمة السياسة والعولمة السياسية " . مجلة المستقبل العربي، عدد 278، أبريل 2002. ص 22

28 - دارون أسيموجلو . جيمس أ روبنسون : " لماذا تفشل الأمم أصول السلطة و الازدهار و الفقر " . ترجمة. بدران حامد. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. القاهرة. ط1. 2015. ص. 57.



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

الدولة أم هي صمام الأمان والضامن للتوازن بين مصالح هذه الأطراف؟ إنها أسئلة عديدة ومسترسلة يصعب حصرها، تصب في مجملها في اتجاه واحد، وهو أن مؤسسة الدولة هي إرث حضاري واجتماعي وسياسي ذا أهمية بالغة في ضمان استقرار النسق البنيوي سواء في شقه الإقليمي أو الدولي. فإذا كانت شر لا بد منه في حقب تاريخية مضت، فإنها اليوم تشكل مسألة حياة أو اندثار و فوضى، إنها بالمعنى الفلسفي السياسي، تساؤل وجودي بالنسبة للبشرية²⁹.

من هذا المنطلق، ولتجديد مقاربات التحليل السياسي والمنهجي حول مؤسسة الدولة المعاصرة والتحديات / التهديدات التي تواجهها، فإن الرهان المستقبلي الذي يتوجب التركيز عليه، هو الاشتغال على نحت مناهج جديدة مواكبة. وعلم السياسة وسوسولوجيا المجتمعات البشرية لها مشروعية هذا النحت وابتكار مناهج تحليلية جديدة ومستجدة. فكل نظرية علمية غير قابلة للتطور فهي تحمل في طياتها بوادر الانقراض والتقدم العلمي هو تراكم معرفي مبني على تجاوز الثغرات والأخطاء السابقة وهكذا دواليك. وعلم السياسة كحقل معرفي مدعو أكثر من غيره من العلوم للتجديد المستمر والمتواصل. وهذا يجد سنده في كون المجالات التي يشتغل عليها دينامية و متحركة و دائمة التطور و التحول³⁰.

إن التفكير اليوم بشكل عميق في منهج تحليلي تكاملي يجمع بين جزئيات وتفصيل مجموعة من المناهج حسب كل موضوع بحث أو دراسة، من شأنه أن يطور النقاش حول القضايا المجتمعية ككل، وتحديد موضوع إشكالية هذه الدراسة. فالدولة اليوم كمؤسسة بدأت تفقد مكانتها لصالح قوى جديدة، وأضحت معها في أمس الحاجة إلى هذا المنهج التحليلي التكاملي. فالعلوم السياسية وحدها غير كافية لفهم تحولات الدولة و أيضا الأمر نفسه بالنسبة لعلم الاقتصاد و علم الاجتماع و باقي العلوم الأخرى³¹. حيث ما لم يتحقق تكامل بين هذه المناهج لتعميق التحليل بمناسبة قضية ما، فإن القصور المعرفي والاستمرار في إنتاج معرفة مكررة هي النتيجة لكل هذه الجهود. وهنا وجبت الإشارة إلى بعض المحاولات من قبيل نحت تخصصات معرفية و تقديمها كإضافات منهجية، إلا أنها بقيت دون أثر ملموس³². حيث نجد مثلا علم الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع السياسي ...، لكنها غير كافية خصوصا في موضوع مؤسسة الدولة. ونظرا إلى خصوصيته وخصوصيات تحدياته، فهو مطالب بإنتاج منهج معرفي تحليلي تكاملي يقارب مؤسسة الدولة من كل الجوانب في إطار قالب منهجي متكامل يتقاطع فيه الرأي السوسولوجي والاقتصادي والثقافي والأمني، ضمن وعاء جامع وهو نظرة وخبرة الفاعل الأكاديمي السياسي. فالبعد والنفس السياسي هو ذلك الخيط الناظم لهذا المنهج التكاملي الذي تدعو إليه هذه الدراسة، وطبعاً في إطار التثمين العلمي للتراكم الذي بدأ يتحقق على هذا المستوى.

29 - كات ناش: " علم الاجتماع السياسي المعاصر. العولمة والسياسة والسلطة ". ترجمة. ذيب بن محمد الدوسري. دار جامعة الملك سعود للنشر. 2017.

30 - عبد الخالق عبد الله: " عولمة السياسة والعولمة السياسية ". مرجع سابق. ص. 34

31 - سعدي إبراهيم: " التحليل السياسي ". ط1. دار السنهوري. بغداد. 2015. ص ص. 15-41.

32 - علي جلال معوض: " مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية ". مكتبة الإسكندرية ومركز الدراسات الاستراتيجية. القاهرة. 2019. ص. 25. أنظر أيضا:

- فريدريك جيمسون: " العولمة و الاستراتيجية السياسية ". ترجمة شوقي جلال، مجلة الثقافة العالمية. عدد 104. فبراير 2001.

- سيتا كانتا ميثرا: " النظام العالمي ما بعد الجائحة. تسعة مؤشرات ". ترجمة ربهام صالح فخاجي. مكتبة الإسكندرية. 2021.



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

واستلهاما للتجارب العلمية والمنهجية المقارنة في مجالات علمية أخرى، يمكن القول أن تأسيس أرضية جديدة في الفكر السياسي مبنية على نظرية المنهج التحليلي التكاملي، من شأنها تجاوز قصور النظريات السابقة، وأن الاتجاه نحو خلق تكامل منهجي بينها هو الكفيل ببلورة منهج يمتلك مقومات النفاذ إلى عمق الواقع السياسي الراهن لمؤسسة الدولة. فهو منهج يقوم على الدمج بين مختلف المدارس: المدرسة التقليدية والمدرسة السلوكية وما بعد السلوكية. والتركيز على نحت منهج تحليلي يجعل من مكانة الدولة قطب الرحى في النسق السياسي الوطني والدولي³³.

إن خصوصية الفعل السياسي ومحورية مؤسسة الدولة كفاعل مركزي فيه، تستدعي اليوم وبشكل مستعجل توطين هذه المقاربة المنهجية المبنية على خلق تكامل تحليلي لواقع الدولة ووظائفها، وهو تحليل يبني على مجموعة من المعارف السياسية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والأمنية(...) في أفق بلورة نظريات ومقاربات تكاملية، فالفصل والقطيعة بين هذه المناهج من شأنه إنتاج معارف ملتبسة وبعيدة عن الواقع وتأويلاته المفترضة. كما أن الاشتغال على إعادة الاعتبار للسياسي ومكانته في إنتاج المعرفة السياسية وضبط علاقات القوى المتدخلة في وظائف الدولة، بات ذو أولوية قصوى. فالالاقتصاد لا يمكن أن يتجاوز في قوته التأثيرية صلاحيات الدولة السياسية، حتى وإن كانت هذه الأخيرة تتوسلها كاستراتيجية فعالة في إطار القوة الناعمة، والاستناد إلى المقومات التنافسية الاقتصادية لتوسيع مجالها الاستراتيجي والحيوي، إقليميا وقاريا.

³³ - ماكس فيبير: " العلم والسياسة بوصفهما حرفة"، ترجمة جورج كتورة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2011، ص 17.



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

خلاصة:

بناء على كل ما سبق تقديمه في ثنايا هذه الورقة التحليلية، يبدو أن مؤسسة الدولة تعيش منعطفًا مفصليًا في مسار تطورها، وللتحكم في تفاصيل هذه التحولات الطارئة، فإنها مدعوة إلى تحديث مناهج البحث الخاصة بها وتجاوز نواقص المقاربات التحليلية الراهنة، والانفتاح على مقتربات جديدة يكون أساسها هو التحليل التكاملي لكل المتغيرات الفاعلة والمحيطة بمؤسسة الدولة، كما أن التحديات التي تواجهها تستوجب البحث عن مداخل متكاملة ومندمجة. من خلال تحصيلها؛ أولاً من عمليات ومحاولات الهدم والتقزيم التي تتعرض لها أدوارها الوظيفية. وثانياً الاشتغال بشكل علمي ومنهجي متجدد لاستشراف آفاق هذه الأدوار وتعزيزها في ظل مناخ عام أكثر تدافعية وتنافسية.



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

لائحة المراجع:

1. الكتب

- 1- إبراهيم عبد الله: " البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2008.
- 2- بالانديه جورج: " الأنثروبولوجيا السياسية"، مجد - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت، ط2، 2007.
- 3- بوتومور: " الصفوة و المجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي"، ترجمة وتقديم، محمد الجوهري، علياء شكري، محمد علي محمد، السيد محمد الحسيني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. 1988.
- 4- بورديو بيير: " عن الدولة . دروس في الكوليج دوفرنس 1989-1992» ترجمة، نصير مروة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016.
- 5- جدنز أنطوني: " الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة - تحليل كتابات ماركس ودوركايم وفيبر"، ترجمة، أديب يوسف شيش، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ط1 دمشق 2008.
- 6- حداد معين: " الجيوبوليتيكا . قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، لبنان.
- 7- حسام مرسي: " مدخل العلوم السياسية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012.
- 8- دارون أسيموجلو . جيمس أ روبنسون: " لماذا تفشل الأمم أصول السلطة والازدهار والفقير"، ترجمة، بدران حامد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، ط1، 2015.
- 9- دال روبرت: " التحليل السياسي الحديث"، ترجمة علا أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1993.
- 10- ربجي مصطفى عليان: " البحث العلمي. أسسه. مناهجه وأساليبه. وإجراءاته"، بيت الأفكار الدولية، عمان، 2001.
- 11- رفعت عبد الوهاب رفعت: "النظم السياسية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط1، 2010.
- 12- سعدي إبراهيم: " التحليل السياسي"، ط1، دار السنهوري، بغداد، 2015.
- 13- سيتاكانتا ميشرا: "النظام العالمي ما بعد الجائحة . تسعة مؤشرات"، ترجمة ربهام صالح خفاجي، مكتبة الإسكندرية، 2021.
- 14- العلوي محمد جلال الدين: " منهج البحث العلمي في علم السياسة»، جامعة الموصل، ط2، 2012.
- 15- علي جلال معوض: " مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية". مكتبة الإسكندرية ومركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2019.
- 16- كات ناش: " علم الاجتماع السياسي المعاصر. العولة والسياسة والسلطة"، ترجمة، ذيب بن محمد الدوسرين دار جامعة الملك سعود للنشر، 2017.



التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"

- 17- كاترين أودار: "ما الليبرالية؟ الأخلاق، السياسة، المجتمع"، ترجمة، سناء الصاروط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة، بيروت 2020.
- 18- كارل كاوتسكي: "طريق السلطة"، ترجمة جورج طرابشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1974.
- 19- ماكس فيبير: "العلم و السياسة بوصفهما حرفة"، ترجمة جورج كتورة. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2011.
- 20- مزروعى علي الأمين: "القوى الثقافية في السياسة العالمية"، ترجمة، أحمد حسن المعيني، منتدى العلاقات العربية الدولية، ط1، 2017.
- 21- معتز إسماعيل الصبيحي وأحمد شكر الصبيحي: "التحليل السياسي للأنظمة السياسية المعاصرة وأزماتها"، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2019.
- 22- مولود زايد الطيب: "علم الاجتماع السياسي"، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ليبيا، الطبعة الأولى، 2007.
- 23- هانس بيتر مارتن و هارالد شومان: "فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية"، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
- 24- هانك جونسون: "الدول والحركات الاجتماعية"، ترجمة، أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2018.

II. المقالات

- 1 - أبو عامر محمد سعد: "الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة"، مجلة الديمقراطية، عدد 3، 2001.
- 2 - زرنوفة صلاح سالم: "أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث"، مجلة السياسة الدولية، عدد 122، أكتوبر 1995.
- 3 - عبد الخالق عبد الله: "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 278، أبريل 2002.
- 4 - فريدريك جيمسون: "العولمة والإستراتيجية السياسية"، ترجمة شوقي جلال، مجلة الثقافة العالمية، عدد 104، فبراير 2001.
- 5 - مصطفى هالة: "الدولة وجدت لتبقى"، مجلة الديمقراطية، عدد 93، 2001.

III. التقارير

التحليل السياسي الحديث "نحو ميثودولوجيا متجددة لفهم تحولات مؤسسة الدولة"



1 - "الاتجاهات العالمية 2030: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية"، مركز الجزيرة للدراسات، عرض: وليد عبد الحفي، 25 مارس 2013.

مراجع أجنبية:

1. Denis Proulx : « management des organisations publiques. Théorie et applications ». Presses de l'université du Québec. 2é édition .2008.
2. gerstlé jacques . Christophe piar : « la communication politique ». Armand colin.2016.
3. Michel morgane : « A' quoi sert l'histoire des sciences ؟ ». Éditions quae-c/o Inra rd 10 78026 Versailles cedex.2006.